المستشار شفيق إمام

ما قل ودل: لا تنسَ أيها الرئيس أنك بشر

يحكى أن أحد الملوك الذي كان شعبه يحبه حباً جماً، وكانت جماهير هذا الشعب تقف بالساعات تنتظر خروجه إلى شرفة قصره لتحييه وتهتف بحياته، اختار أحد أفراد حاشيته وأقربهم إليه، ليقف إلى جانبه في شرفة القصر وفي مواكبه الرسمية والشعبية، ليقول له «لا تنس أيها الملك أنك بشر».

ما أحوجنا اليوم إلى أن نستعيد هذه القصة، وما أحوج الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس مصر القادم الحاصل على 23.381.262 صوتا بأغلبية 92.4% من أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في مصر والخارج، في الوقت الذي لم يحصل فيه منافسه في السباق الرئاسي إلا على 735.285 صوتا بنسبة 3.5% بعد استبعاد الأصوات الباطلة التي بلغت 1.780.49 صوتا بنسبة 4.1%، ما أحوج الرئيس السيسي إلى أن يختار من يقف بجانبه ليقول له «لا تنس أيها الرئيس أنك بشر».

رجل حقق عظمته في لحظة فارقة

فالدلالة الأولى لهذه الأرقام هي الشعبية الجارفة لهذا الرجل في ضمير ووجدان شعبه، وهي الشعبية التي حالت بين اثني عشر مرشحاً في انتخابات الرئاسة عام 2012، وبين التقدم لترشيح أنفسهم في سباق رئاسي مع المشير عبدالفتاح السيسي، فلم يجرؤ أحد منهم على ترشيح نفسه، أمام شعبية هذا الرجل الذي اكتسبها في بضعة شهور، بعد انحيازه وجيش مصر الوطني إلى ثورة 30 يونيو التي صححت مسار ثورة 25 يناير، فهو في قلوب الجميع من مواطنيه وناخبيه، من صوتوا له ومن صوتوا لحمدين صباحي، ومن أحجموا عن المشاركة في الانتخابات، وأغلبهم يعلمون أن النتيجة محسومه لمصلحة السيسي، وبعضهم لا يرى في منافسه بأسا.

وأستعيد في هذا مقولة لشكسبير في أسباب العظمة، يقول فيها إن بعض الناس يولد عظيما، وبعضهم يحقق العظمة، أما بعضهم فإنه يجد العظمة تلقى على كتفيه.

وأعترف للسيسي بأنه حقق عظمته في بيانه الذي وجهه إلى الرئيس المخلوع وإلى كل القوى السياسية، للالتقاء على نقطة سواء، بعد أن أعلن 22 مليون مصري وقعوا على استمارات تمرد التي طالبت الرئيس المخلوع بانتخابات رئاسية مبكرة وأنها ستخرج في 30 يونيو للمطالبة برحيل الرئيس المخلوع.

ولما لم يستجب لنداء شعبه، كان انحياز الفريق أول عبدالفتاح السيسي بجيش مصر الوطني إلى الشعب، وإلى الأمة مصدر السلطات جميعاً.

وفاء الشعب

إن اكتساح السيسي للانتخابات بهذه النسبة الكبيرة، التي لم يحققها مرسي في انتخابات 2012، بالرغم من الإقبال الشديد على تلك الانتخابات من قوى الثورة والنخب السياسية التي سوقت لها جماعة الإخوان، وبأن في نجاح الفريق أحمد شفيق عودة نظام مبارك، وجماهير من الشعب المصري التي لم تنطل عليها هذه الخديعة، فصوتت للفريق أحمد شفيق، وقد رأت الخطر الداهم القادم مع تولي جماعة الإخوان حكم مصر.

إن الاكتساح هو اعتراف من هذا الشعب العظيم شعب مصر ومن هذه الملايين التي صوتت للسيد عبدالفتاح السيسي فضربت أروع الأمثلة للوفاء، بهذا الرجل الذي انحاز إلى الشعب بجيش مصر الوطني في 3 يوليو مع هدير الملايين التي خرجت إلى الشوارع، ورفضت تغيير هوية شعب وركوع وطن لنظام في الحكم يحكم مصر بأوامر تأتيه من الخارج، ويمارس بسلطة الحكم إرهاباً في الداخل للقضاء على مؤسسات الدولة (العميقة!) بدءا بالقضاء الذي مارس النظام الحاكم عدواناً عليه لم يكن لمصر سابق عهد به، من فصل لأكثر من ثلث قضاة المحكمة الدستورية بنص في الدستور، وكان الباقون وعلى رأسهم عدلي منصور سيلقون المصير ذاته بقانون يحفظ سن التقاعد، فضلاً عن 3500 مستشار في القضاء العادي ومجلس الدولة كانوا سوف يخضعون لهذا القانون، فضلاً عن إلغاء أحكام القضاء والامتناع عن تنفيذها، وحصارها وحرق دورها، وخروج أنصار نظام الرئيس المخلوع ينددون بأحكامه، والعفو عن قادة الإرهابيين الذين ارتكبوا جرائم قتل وتكدير للأمن العام، ليعودوا لتنظيم صفوفهم مرة أخرى، للقضاء على جيش مصر الوطني، من خلال فتح أبواب سيناء لاستقبال الإرهابيين من كل أنحاء العالم، لقتل العشرات من المجندين والضباط غيلة وغدراً، واستنزاف قوى الجيش في حربه ضد إرهاب، يؤيده ويدعمه الرئيس المخلوع الذي ألمح في جمع من قادة الإرهاب، الذين تسابقوا إلى إلقاء الخطب في المحفل الماسوني لنصرة سورية، الذي حضره الرئيس المخلوع، واستمع فيه إلى خطبهم التي كانت تهدد كل المعارضين لنظام حكمه بالقتل والسحل، وفي هذا المحفل الماسوني أعلن الرئيس المخلوع أنه سوف يفتح أبواب مراكز الشباب في كل محافظات مصر لاستقبال مليون شاب لتدريبهم على حكم البلاد.

وهو مخطط وضعه التنظيم الدولي لجماعة الإخوان، لمشروع إسلامي، يتفق والمخطط الغربي، بل هو جزء من هذا المخطط، الذي لا يرى بأساً من قيام دولة إسلامية، طالما أنه يعترف بدولة يهودية، يدعمها بالمال والعتاد والفيتو في مجلس الأمن، فالدولة الإسلامية لا خوف على الغرب وإسرائيل منها، فهي سوف تنشأ في أحضانهما والصراع داخلها قادم وحتمي والحروب الأهلية وشيكة، لينعم الشعب اليهودي والغرب بالراحة وهناء البال.

شعب مصر العين الساهرة

إن الملايين التي صوتت للسيد عبدالفتاح السيسي، قد صوتت للرجل الذي أنقذ مصر والعالم العربي والإسلامي من هذا المخطط.

وعلى الشعب الذي صوت بالملايين لهذا الرجل، أن يكون العين الساهرة لحمايته من نفسه، التي سوف يحيط بها من احترفوا صناعة الفرعون في كل عهد، ومن امتهنوا صناعة الآلهة في مختلف الأزمنة.

إنهم السياسيون والإعلاميون الذين احترفوا وامتهنوا الصناعتين، يزينون للرجل تحت وسام الدولة ما يفعل، ولو كان خطأ جسيماً، فهو القائد الملهم وهو العبقري الفذ، وهو من يصنع المعجزات، وأن من يعارضه خائن أو عميل أو فلول.

وللحديث بقية إن كان في العمر بقية.

نسخ غير قانونية!

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

ينزعج أغلب الناشرون والكتّاب والمؤلفون من قيام أي أحد بنسخ كتبهم ومؤلفاتهم بطرق غير قانونية وبذلها للعامة، ويرون أن في ذلك اعتداء على حقوقهم الأدبية والمالية. السبب في ذلك أنهم يعتقدون أن من يحصل على الكتاب كنسخة إلكترونية أو منسوخة بالمجان، لن يحرص بعدها على الحصول على النسخة الأصلية المدفوعة الثمن، ولا أدري عن صحة هذا الافتراض على وجه الدقة، أعني من الناحية الإحصائية على صعيد تأثير انتشار الكتب الإلكترونية غير القانونية على حركة بيع النسخ القانونية المطبوعة، لكن لعلهم مصيبون بشكل ما.

على أي حال، ومن تجربتي الشخصية باعتبار أن لي أربعة إصدارات، كان آخرها منذ أسابيع قليلة بعنوان "بصحبة كوب من الشاي"، لم ألمس تأثير الأمر بشكل واضح، وذلك رغم أن ثلاثة من هذه الإصدارات قد تم نسخها وبذلها على الإنترنت بشكل غير رسمي!

ما لمسته شخصيا أن توافر هذه النسخ الإلكترونية، على الرغم من لا قانونيتها، ساهم في زيادة انتشاري على مساحة جغرافية أكثر اتساعا من تلك التي كنت سأصلها استنادا إلى النسخ المطبوعة من كتبي فقط، وذلك لأنه مهما بلغت قوة الناشر في التوزيع والوصول إلى دول العالم العربي، يظل الإنترنت أكثر قدرة وأوسع انتشاراً.

جاءتني رسائل إيميل وعبر وسائل التواصل الاجتماعي من قراء حصلوا على نسخ إلكترونية من كتبي عبر الإنترنت، لم يكن بحال من الأحوال بإمكانهم لظروف الجغرافيا والحدود أن يحصلوا عليها كنسخ مطبوعة.

نظرتي للأمر كالتالي: إن المكسب الذي أحصل عليه عبر فوزي بقراء جدد من مناطق بعيدة وثقافات متنوعة أهم عندي من المكسب المادي المباشر الذي كان سيأتيني كنسبة مالية من حقوقي في النسخة المطبوعة التي كان يحتمل أن يشتروها.

حين يظفر الكاتب بولاء قارئ جديد فإنه يكسبه قارئا دائما محتملا، وليس هناك شيء أجمل من هذا، لم أفكر يوما بأني قد أغتني ماليا من جراء المردود المالي الذي سأتحصل عليه من بيع كتبي، لأسباب مختلفة، لكن أهمها أني كنت دوما مأخوذا بفكرة أهم عندي وهي أن أصبح كاتبا محبوبا مؤثرا يقدم للقراء شيئاً ذا قيمة وفائدة ومتعة.

لهذا فإني أشعر بالسعادة حين أجد نسخة إلكترونية من أي من كتبي في يد أحد من القراء لأن هذا بالنسبة إلي جسر جديد امتد بيني وبين إنسان آخر يحتمل أن يصبح من قرائي الدائمين، وهذا أعظم المكاسب عندي. أدرك تماما، وأتفهم بشكل عميق، كيف أن هذه الفكرة قد لا تروق لأي من الناشرين الذين تعاملت معهم، ولكنني أعترف بأنها تروق لي وتلامس مكمن الغرور في نفسي، وسأشرح لكم كيف.

إن من يقوم بعمل النسخ الإلكترونية غير القانونية في الغالب هم أفراد من عشاق القراءة وهواة الكتب، وليست جهات معتبرة، وهؤلاء الأفراد ينفقون وقتا وجهدا كبيرين في هذه العملية ولا شك، إن لم يبذلوا فوقها المال أحيانا لشراء معدات التصوير والنسخ الإلكتروني. هذا الحقيقة لا تجعلهم ميالين إلا لتصوير ونسخ الكتب الرائجة والمطلوبة جماهيريا.

حين أجد كتبي قد نسخت وتم تصويرها وتداولها عبر الإنترنت أفرح لأن الرسالة التي تصلني حينها هي أن كتبي تجد شيئا من رواج وأن هناك من يسأل عنها.

تحياتي الشخصية الحارة لكل من يقومون بنشر الكتب الجميلة عبر الإنترنت ويبذلون الجهد والوقت لعمل ذلك، لتصل إلى أيادي من لا يستطيعون الحصول على النسخ المطبوعة، وذلك مهما قيل عن لا قانونية عملهم.

سمعتنا في الداخل!

مظفّر عبدالله
mudaffar.rashid@gmail.com

المجتمع الكويتي اليوم أقرب للمرض منه إلى التعافي، وهو وضع يتطلب جهداً وعملاً اجتماعياً ونفسياً مخططاً له بعناية، خاصة فيما يمس فئة الشباب، نحن في بلد ينعم بالعيش الرغيد لكنه يعاني الرهاب والقلق!!

أول العمود:

لم تعد للصحف الكويتية قدرة على خلق الوعي بقدر قدرتها على خلق حالة من التذمر.

***

دائما ما نقول إن أي عمل مناف للقانون يؤثر في سمعة البلاد في الخارج، في مواضيع كالبدون والخدم وإغلاق الصحف وغيرها، لكن لماذا لا نقلب الآية ونقول: ما هي سمعة الكويت في أنفسنا أو (في الداخل)؟

أظن أننا بحاجة إلى معرفة رأي الناس في طبقة السياسيين الذين يديرون الشأن العام وتناقضاتهم، وبحاجة إلى من يحلل حديث آلاف المغردين في "تويتر" في الشأن العام.

نحن نعيش رهن الأخبار السلبية التي تنضح بها الصحف ووسائل الإعلام الخاصة مقابل نوم الإعلام الرسمي العميق، فهناك أخبار السرقات وتوزيع الهبات وتوقف التنمية وتسريب أسرار المؤسسات، وتداعي إنتاج المؤسسات الرسمية الخدمية، ومخاطر التركيبة السكانية وعدم تجانسها العددي، والصراعات الوهمية حول الفضيلة كما هو حديث (المايوه) مؤخراً.

هذا الجو العام يخلق نوعاً من الإحباط الذي يظهر في صور اللامبالاة لدى الناس، وعدم وثوقهم بقيم القانون والعدالة في ظل تفشي الواسطة، وتسلط من يملك المال على مفاصل الدولة مقابل تهميش المجتهد من عامة الناس، كما أنه يؤدي إلى تردٍّ اجتماعي تبرز صوره في ازدياد الجريمة وتغير نوعها كالقتل في الأماكن العامة، إضافة إلى زيادة الطلاق والميل إلى تعزيز المظاهر الاستهلاكية التي بدأت تمتد إلى أشكالنا عبر جراحات التجميل وعمليات التكميم.

المجتمع الكويتي اليوم أقرب للمرض منه إلى التعافي، وهو وضع يتطلب جهداً وعملاً اجتماعياً ونفسيا مخططاً له بعناية، خاصة فيما يمس فئة الشباب. يبدو لي أن هناك شعوراً مدمراً بدأ منذ سنوات ينتشر بين الناس، وهو عدم قدرتهم على التأثير في مجريات الأحداث في بلدهم، وخاصة ما يتعلق بشؤون بناء ذواتهم وخلق نوع من الإحساس بالمساواة بين فئات المجتمع، ومواجهة طموحاتهم بمؤسسات بدأت تنخرها الرشا والواسطة حين يتقدم أحدهم لنيل رخصة تجارية مثلاً. نحن في بلد ينعم بالعيش الرغيد لكنه يعاني الرهاب والقلق!!

ياسر عبد العزيز*

خليجياً... ماذا تعني رئاسة السيسي؟

لقد أنجزت مصر الخطوة الثانية الرئيسة في «خريطة طريق المستقبل» بنجاح لافت، وبات المشير السيسي رئيساً متمتعاً بالشرعية السياسية والقانونية، بعدما فاز باكتساح في الانتخابات الرئاسية، التي جرت الأسبوع الماضي، والتي اعتبرت جهات المراقبة الدولية أنها «انتخابات سليمة»، رغم بعض الانتهاكات والملاحظات الهامشية، التي لن تكون قادرة على التشكيك في نزاهتها.

داخلياً؛ سيبدأ المشير السيسي في مواجهة تحديات جسام؛ بعضها يتعلق بالتحدي الإرهابي الذي يجسده «تنظيم الإخوان»، وبعض حلفائه في الداخل والخارج، وأخطرها يتصل بضرورة انتشال البلد من حالة الإرهاق والفقر والانفلات والتخبط الموروثة من عهد مبارك والفترة الانتقالية الشائكة الصعبة التي تلته، ليصل إلى أول الطريق الصحيح، قبل أن يواصل البناء لتعويض ما فات.

فماذا تعني رئاسة السيسي بالنسبة إلى دول الخليج العربية؟ باستثناء قطر، لا بد أن قصور الحكم في الدول الخليجية الخمس الأخرى احتفلت بشكل أو بآخر في الأيام القليلة الفائتة؛ مرة لأن مصر خرجت من نفق طويل معتم وعفن تحت حكم «الإخوان»، ومن ربقة تهديدهم، ومرة ثانية لأن رؤية تلك الدول حيال مصر ووضعها الإقليمي تتحقق باطراد، ومرة ثالثة لأن «الاستثمار الخليجي الضخم» في «مشروع السيسي» بدأ يجلب ثماراً.

لقد تلقت «خريطة طريق المستقبل»، التي أعلنها المشير السيسي نفسه، في 3 يوليو الفائت، مستنداً إلى حشود جماهيرية مذهلة انتفضت ضد حكم «الإخوان»، وتأييد معظم القوى الوطنية الرئيسة، دعماً سخياً من السعودية والإمارات والكويت، وتأييداً واضحاً من البحرين، وقبولاً من سلطنة عمان.

ألمح السيسي نفسه في مقابلة تلفزيونية أجراها عشية الانتخابات إلى أن حجم المعونات التي حصلت عليها مصر من السعودية والإمارات والكويت يتخطى الـ20 مليار دولار، فضلاً عن كثير من المعونات العينية التي تمثلت بمعدات ومشروعات وإمدادات وقود.

كما أنه أعرب عن تقدير كبير لدور الملك عبدالله تحديداً، وأشاد بقوة بمساندة القيادة الإماراتية مستذكراً مآثر الشيخ زايد، كما أثنى على الدعم الكويتي، خصوصاً في ما يتعلق بالمساندة السياسية القاطعة والحاسمة، والتي كان لها أثر كبير في تخفيف الضغوط الغربية على مسار «30 يونيو» حين كان محل تشكيك وأكثر قابلية للطعن والانقضاض عليه.

تشير كل المعطيات المؤكدة في هذا الصدد إلى أن تلك الدول الخليجية الثلاث تحديداً لعبت دوراً استراتيجياً في مساندة هذا المسار، وأنه لولا هذا الدور لكان من الممكن أن تتعثر مصر في إنجاز تلك الخطوة، وبالتالي تصبح المنطقة كلها مفتوحة على احتمالات كارثية سوداء.

ولذلك، فقد تواترت المؤشرات التي تؤكد أن مصر، في ظل قيادة السيسي، تدرك، وتقدر هذا الدعم الحيوي، وأنها أيضاً قادرة على مبادلته بما يستحقه ويليق به على صعيد العلاقات المصرية- الخليجية.

في الشهور الـ11 الأخيرة، تواترت تقارير عن صفقة سلاح روسي لمصر تمولها السعودية والإمارات، بقيمة تبلغ نحو ثلاثة مليارات دولار، وهي التقارير التي تعززت بزيارة ناجحة قام بها المشير السيسي حين كان وزيراً للدفاع لموسكو، حيث التقى الرئيس بوتين، للتأسيس لتعاون مصري- روسي، بدا أنه يتقدم باطراد.

وفي غضون ذلك، أقامت القوات المسلحة المصرية مناورات مع نظيراتها في كل من السعودية والإمارات والبحرين. كما جرى الحديث عن احتمالات «إنشاء قاعدة عسكرية مصرية» في دولة الإمارات، على ألسنة عدد من المحللين؛ وهو حديث لم ينفه أي طرف مسؤول في البلدين. وإضافة إلى ذلك، فقد أشارت تقارير إلى أن «اتفاق الرياض»، الذي تم توقيعه بين دول الخليج الخمس من جهة وقطر من جهة أخرى، تضمن اتفاقاً ضمنياً على «تحجيم السياسات القطرية» المعاندة للتطورات السياسية في مصر، وخصوصاً تلك التي تطاول تنظيم «الإخوان» وقياداته وحراكه العنفي والتخريبي على الأرض.

يمكن القول إن تلك المعطيات تشير إلى ما يمكن اعتباره تكريساً لـ«تحالف مصري- خليجي استراتيجي» أكثر عمقاً من ذلك الذي كان قائماً في ظل رئاسة مبارك، وأكثر ديناميكية واتساعاً وتركيزاً على الجانب الأمني، دون أن يغفل المجالات الأخرى.

من الجانب المصري، كان تأكيد السيسي، ووزير الدفاع صدقي صبحي، واضحاً على أن «أمن مصر من أمن الخليج»، وأن كلا الجانبين يمثل «عمقاً استراتيجياً» للجانب الآخر. وأكثر من ذلك حدث، حين سئل السيسي نفسه في مقابلة أجرتها معه قناة «سكاي نيوز العربية» عن دور القوات المسلحة المصرية إزاء أمن الخليج، إذ قال بوضوح: «سنكون حاضرين مسافة السكة».

تعني تلك العبارة، بما لا يدع مجالاً للشك، أن مصر، في ظل قيادة السيسي، تعتبر أن أي تهديد لأمن دول الخليج العربية، خصوصاً السعودية والإمارات والكويت، بمنزلة تهديد لأمنها، وبالتالي فإنها ستضع كل قوتها «الناعمة والصلبة» ضد أي استهداف عدائي لتلك الدول.

سيمكننا أن نعتبر أن محوراً جديداً نشأ في الإقليم، وأن هذا المحور يضم السعودية والإمارات والكويت والبحرين إلى جانب مصر، وأنه لن يكون «محوراً سياسياً» يكتفي بالتنسيق والدعم السياسي المتبادل فقط، كما لن يقتصر على التعاون الاقتصادي، ولن يكتفي بالتبادل التجاري والثقافي والمساندة الإعلامية، لكنه سيتجاوز كل ذلك إلى ما يمكن اعتباره تفعيلاً لآلية «دفاع مشترك»، وتعاون أمني لا يخص حماية السيادة والسلامة الترابية فقط، ولكنه يمتد ليشمل أيضاً مجابهة التهديدات الأمنية بكل صورها.

ستنشأ بعض المشكلات التي يمكن أن تحد من تطور هذا التحالف أو تقلص فاعليته؛ منها أن مصر في حاجة إلى مزيد من الدعم المادي لتكون قادرة على مجابهة التحديات الداخلية، بما يمكنها من الوفاء بدورها في هذا الاستحقاق الخارجي. ومن تلك التحديات أيضاً ما يتصل بالضغوط الدولية المتمثلة بالسياسات الأميركية التي لا تفضل أن تكون هناك «قوة صلبة» أخرى قادرة على تغيير موازين الصراع أو التنافس في هذا الإقليم الحيوي لها وللعالم أجمع.

ومن بينها أيضاً ما يتعلق بالعنصر الإيراني الذي سيعتبر أن هذا المحور الجديد يمثل خصماً من قدراته، وتحجيماً لتفوقه، الذي يطمح الى أن يمكّنه من فرض هيمنة إقليمية على الساحل الغربي للخليج.

أما أكثر تلك المشكلات حساسية فهي تلك التي تتصل بالعنصر القطري، والذي يمكن أن يشكل حرجاً بالغاً لدول ذلك المحور الخليجية، خاصة إذا اضطرها لاتخاذ خطوات أكثر فاعلية إزاءه، في إطار محاولتها لتطويق آثاره السلبية على الأوضاع في مصر.

ستكون مصر مطالبة بأن تنجز بفاعلية بقية استحقاقات «خريطة طريق المستقبل»، بما يتضمنه ذلك من احتواء السيسي لمخاطر الإرهاب والمعارضة الداخلية المدعومة من الخارج، والاستجابة للتحديات الاقتصادية الصعبة في ظل ضخامة الدين، وتهاوي الاقتصاد، ومحدودية الموارد، وزيادة التوقعات، وهو الأمر الذي سيمكنها من الوفاء بدورها على النحو الأمثل في إطار هذا المحور الجديد.

كما ستكون دول الخليج مطالبة بتحدي بعض الضغوط الداخلية، ومواصلة تقديم الدعم المادي «السخي» لمصر لمساعدتها في النهوض، وهو أمر لا يبدو صعباً، لكن ما سيكون صعباً حقاً هو قدرتها على مجابهة الحذر الأميركي، والتدبير الإيراني، والسلوك القطري الذي يصعب جداً توقعه.

* كاتب مصري

تسعد صفحة «إضافات» الأسبوعية التي تصدر كل يوم سبت، أن تحتضن ردود القراء وتعليقاتهم وآراءهم وصورهم المرسلة إلى العنوان الإلكتروني edhafat@aljarida.com على أن ترد تعليقات القراء مرفقة ببيانات الاتصال الخاصة بالمرسل، ونشدد على أنه لن يلتفت إلى الرسائل المجهولة المصدر أو تلك المتضمنة لآراء تتنافى مع الموضوعية والمهنية انطلاقا من دور «الجريدة» ونهجها الرامي إلى إعلاء قيم حرية التعبير عن الرأي بحياد وموضوعية وتوازن.